الدور التركي في ليبيا: الدوافع والمكاسب

(The Turkish role in Libya: motives and gains)

م.د همام خضير مطلك* L.Dr. Humam Khudhair Muttlak

الملخص:

من المعلوم ان تركيا تلعب دوراً محورياً في ليبيا، وذلك من خلال الدعم الذي تقدمه الى الحكومة الشرعية في ليبيا، وهذا الدعم يشمل مجال الطاقة والبناء وغيرها من البنى التحتية، ومن جانب اخر فأنها تعتقد بأن وجودها في ليبيا يعزز نفوذها ويبرز قوتها. اذ تسعى إلى ترسيخ وتعميق نفوذها هناك لتحقيق عدة عوامل أبرزها: إنشاء نظام إقليمي جديد لتحويل دوره من مجرد لاعب إقليمي إلى لاعب رئيسي أكثر قوة وتميزًا، كما تطمح تركيا إلى أن تكون القوة الأكثر نفوذاً في صياغة مستقبل ليبيا السياسي، كما ان تأمين موطئ قدم في ليبيا سيوفر لتركيا مصدراً مستقراً وآمناً للنفط والغاز، وهو ما تفتقر إليه.

الكلمات المفتاحية:

(تركيا– ليبيا– الولايات المتحدة الامريكية– ايطاليا– الامارات– فرنسا– مصادر الطاقة)

Abstract:

The Turkey plays a pivotal role in Libya, through the support it provides to the legitimate government in Libya, and this support includes the field of energy, construction and other infrastructure, and on the other hand, it believes that its presence in Libya enhances its influence and highlights its strength. As it seeks to consolidate and deepen its influence there to achieve several factors, most notably: the establishment of a new regional system to transform its role from a mere regional player to a more powerful and distinguished major player. Turkey also aspires to be the most influential force in shaping Libya's political future, and securing a foothold in Libya will provide Turkey with a stable and secure source of oil and gas, which it lacks.

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية Humamalhumam83@gmail.com

Key Words:

(Turkey – Libya – the United States of America – Italy – the Emirates – France – energy sources)

المقدمة:

إتبعت تركيا سلوكاً جديداً لسياستها الخارجية يقوم على جملة من المتغيرات المحلية ومن التطورات الاقليمية والدولية وعلاقاتها الخارجية، فأصبحت منذ سنوات عديدة تعتمد على سياسة القوة لمواجهة تهديدات الامن القومي او تحقيق مصالحها القومية. وبذلك انتهجت سياسة تقوم على تأسيس القواعد العسكرية في الخارج فضلا عن اعادة رسم حدودها البحرية لتتوافق مع رؤيتها الجديدة وتتحدى الوضع القائم.

كما ان الاهتمام التركي في ليبيا لم يكن جديدا، وانما يعود الى حقب زمنية بعيدة تمتد جذورها الى عهد الدولة العثمانية، وهذا يشكل نقطة انطلاق تركيا نحو اعادة امجاد اجدادهم بالعودة الى المناطق التي كانت تقع تحت السيطرة العثمانية سابقا.

كما ان الفواعل الدولية (الاقليمية منها والدولية) كان لها الاثر الكبير في ليبيا من خلال تدخلها شبه الدائم في شؤونها الداخلية، إذ أدى هذا التدخل إلى تفاقم الخلافات المحلية سياسيًا واقتصاديًا وعسكرياً، وكذلك خلق تنافساً حاداً بين الاطراف الاقليمية والدولية داخل ليبيا.

كما ان رغبة تركيا في الوصول الى دول ساحلية في شرق المتوسط خاصة ليبيا، لتوقيع اتفاقيات تخص ترسيم الحدود البحرية هو من اجل توسيع المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة والوصول الى اعالي البحار خاصة في التنقيب عن مصادر الطاقة التي تعتبره تركيا ضمن مصالحها الحيوية.

اهمية البحث: من المعلوم ان ليبيا هي من الدول المهمة بحكم موقعها الجيواستراتيجي وكذلك ماتحويه من ثروات اقتصادية غير مستغله بالشكل الصحيح من قبل افراد مجتمعها، فالتطورات التي تتابعت عقب سقوط نظام القذافي افضت الى ظهور ترتيبات وأوضاع اقليمية ودولية جديدة اثرت بشكل مباشر على واقع المجتمع الليبي، وكذلك اثرت وبشكل مباشر على اعادة ترتيب ميزان القوى في المنطقة بشكل عام وليبيا على وجه الخصوص، ومن بين هذه القوى هي تركيا التي اصبح لها اهداف وطوحات اثرت وبشكل مباشر على الواقع الليبي خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والعسكري.

هدف البحث: يهدف البحث الى ابراز الدور التركي في ليبيا من خلال تبنيها لسياسة براغماتية تقوم على اساس تحديد الاهداف وفق منظور مصلحي يدمج مابين الرغبة في اعادة تعريفها لجوهر التحالف مع

الاطراف المتنافسة في ليبيا وما بين التهديدات الامنية، اضافة الى المكاسب التي تحصل عليها من خلال نفوذها في ليبيا.

مشكلة البحث: من المعلوم ان تركيا اتبعت خلال السنوات الاخيرة سلوكيات مغايرة نحو مناطق النفوذ، مايدفع الى طرح السؤال الاتي: كيف يؤثر الدور التركي في ليبيا مع اختلاف الاهداف والمكاسب؟

اذ تتم معالجة هذه الاشكالية وفق الاتي:

- ماهي دوافع التدخل التركي في لليبيا؟
- كيف يتم تحليل الابعاد المختلفة لأهداف تركيا الاستراتيجية في ظل وجود التنافس الدولي والاقليمي في ليبيا اعتمادا على الآليات السياسية والاقتصادية والعسكرية؟
- ماهو الدور التركي الاستراتيجي في ليبيا؟
- ماهي الابعاد المستقبلية للدور التركي في ليبيا؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "كلما تم اعادة تموضع تركيا وتقييم دورها في ليبيا كلما كان الاستقرار واضحا فيها، وهو ماسيحدد بشكل كبير تطور الاحداث ومآلاتها المستقبلية وفقا لمعادلة اقليمية ودولية جديدة تنعكس اثارها سلباً او ايجاباً على الواقع الليبي حسب تفاهمات الدول المتنافسة".

منهجية للبحث يمكن الاعتماد على اكثر من منهج في كتابة البحث، اذ تم ستخدام المنهج التأريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستشرافي.

اولا: العلاقات التركية– الليبية (التطور– الدوافع والاهداف)

تعود جذور العلاقات التركية– الليبية إلى مرحلة الاحتلال الإسباني لليبيا، اذ بدأت اتصالات الدولة العثمانية بدول المغرب العربي بصورة واضحة في بداية القرن السادس عشر، خاصة بعد تعرض المنطقة الى هجمات الاوروبيين وخاصة الأسبان، وقد خضعت معظم دول المغرب العربي تحت السيطرة الاسبانية الى ان تم تخليصها بمساعدة العثمانيين الذين حكموها لفترة قاربت الاربعة قرون. واستمرت ليبيا جزءا من دولتهم منذ عام 1551م حتى عام 1913م، اذ دخلت منذ ذلك التاريخ تحت الاحتلال الايطالي حتى عام 1943، عندما تمكنت الدول الحليفة في الحرب العالمية الثانية من تخليصها من قبضة الايطاليين. ومنذ ذلك التأريخ دخل نضال الشعب الليبي مرحلة جديدة، وكان لابد من التخلص من سيطرة الدول الاجنبية التي حلت محل ايطاليا ونيل الاستقلال، فكان لها ذلك عام 1951 وتم اعلان الملكية

كنظام حكم في ليبيا حتى ايلول عام 1969 اذ اطاحت به ثورة قادها مجموعة من الضباط وأعلنت قيام الجمهورية.[1]

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية اجتمع الليبيون المقيمون في مصر في دار محمد ادريس السنوسي بالاسكندرية، لوضع ثقتهم في السنوسي وبحث مصير بلادهم، وعقدوا اجتماعا اخر في القاهرة، اذ جاء في هذا الاجتماع على اثر اعلان ايطاليا الحرب ضد الحلفاء، وأصدر المجتمعون بيانا اعلنوا فيه مبايعة السنوسي وتعيين مجلس شورى له، وخوض الحرب الى جانب الحلفاء، وقد تم تشكيل قوة ليبية لمحاربة الايطاليين وأدت دورا فاعلا الى جانب الحلفاء في المعارك التي وقعت على الارض الليبية وبأعتراف القوات البريطانية.[2]

وبعد احتلال ايطاليا لليبيا، تشكلت حكومة ليبية في المنطقة الشرقية، معظم شخصياتها كان يقيم في تركيا. ويذكر كتّاب ومؤرّخون أتراك أنه عندما تشكلت المملكة السنوسية بعد جلاء الإيطاليين، فإن أول زيارة خارجية للملك إدريس السنوسي كانت إلى تركيا، وطلب أن يكون التركي سعد الله كول أوغلو أول رئيس للوزراء في حكومة المملكة الليبية بين 1949 و1952.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتغييرات التي طرأت على الساحة الدولية وقيام هيئة الامم المتحدة والحديث عن الحرية والاستقلال الذي اخذ يشغل حيزا كبيرا لهذه الدول، فقد رأت تركيا وفقا للمتغيرات الدولية وكذلك العلاقات التأريخية التي كانت تربطها بليبيا في قضية دعم استقلالها في المحافل الدولية وتقديم المساعدة لها.

وعرفت العلاقة بين تركيا وليبيا فتوراً بعد انقلاب 1969 على الملك السنوسي، والقضاء على المملكة الليبية، خصوصا أن السنوسي انتقل آنذاك إلى تركيا قادماً من اليونان، وشكل ذلك حرجاً للساسة الأتراك، وانعكس ذلك في تعاطيهم مع تحوّل ليبيا الى جمهورية. ثم شهدت علاقات البلدين فترات من التواصل والصداقة، وأخرى من التراجع والقطيعة، لكنها لم تصل إلى حدّ التوتر والعداء، بالرغم من اعتبار الرئيس السابق معمر القذافي للمرحلة العثمانية بأنها مرحلة احتلال أجنبي، ووصفه بالاستعمار البغيض، شأنه شأن الاحتلال الإيطالي والغزو الإسباني. ومع منتصف سبعينيات القرن العشرين، بدأت العلاقات التركية الليبية تعود إلى طبيعتها، عبر تبادل بعض الزيارات الوزارية بين البلدين، وإبرام عقود تجارية، ثم تسارعت

---

[1]– نبيل عكيد محمود المظفري، العلاقات الليبية التركية 1969–1989 دراسة سياسية– اقتصادية، الطبعة الاولى، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010، ص24.

[2]– المصدر نفسه، ص25.

خطوات التقارب والتبادل الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، وصولاً إلى العام 2011. وحصلت الشركات التركية على عقود مهمة في مشروعات البنى التحتية في ليبيا، ووصل حجم التّبادل التجاري بين البلدين في عام 2010 إلى قرابة 10 مليارات دولار، فيما بلغت قيمة مشروعات واستثمارات قطاع البناء نحو 15 مليار دولار.[1]

ثانيا: التدخل التركي في ليبيا (الدوافع- الاهداف)

1. دوافع التدخل التركي في ليبيا:

لاشك إن التدخل العسكري التركي في الملف الليبي، ووجودها على الأراضي الليبية، لم يكن جزءًا من خطة إستراتيجية معدة مسبقًا، بل جاء كرد فعل على تطور الأحداث في ليبيا. لذلك، سيبقى مستقبل التدخل التركي في ليبيا مرتبطًا أيضًا بتطورات الأوضاع العسكرية والسياسية في ليبيا على وجه الخصوص وفي المنطقة بشكل عام، وفي هذا الجانب، يمكن تحديد أهم التحركات التركية في ليبيا:

أ- **الفراغ الجيوستراتيجي:** شكل سقوط نظام القذافي، وفشل الليبيين في إقامة نظام سياسي بديل مستقر، والهجوم على المصالح الأمريكية في ليبيا، فراغاً مهماً في هذه المنطقة الحيوية، الأمر الذي دفع واشنطن إلى التراجع وعدم الاهتمام في شمال إفريقيا.

كما تراجع تأثير الاتحاد الأوروبي على الملف الليبي بسبب مشاكله الداخلية وأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) ، وكذلك بسبب التنافس الفرنسي الإيطالي، اذ ادت هذه العوامل إلى خلق فراغ جيوستراتيجي في ليبيا، إذ حاولت تركيا والامارات ملئ هذا الفراغ من خلال لعب دور نشط على الأرض (بتدخل مباشر او غير مباشر).

ب-**عدم وجود قوة رادعة:** انطلاقا من السبب الأول، أدركت تركيا من خلال حساباتها الجيوستراتيجية أنه لن يكون هناك قوة من الممكن مواجهتها في ليبيا وردع تقدمها، حيث ينشغل اللاعبون بملفات أخرى، كالجانب الاقتصادي والامني.

ج-**حماية المصالح التركية في ليبيا وشرق المتوسط:** هناك العديد من المصالح التركية بالغة الأهمية في ليبيا، بدءًا من مستحقات شركات المقاولات التي لم يتم تحصيلها بسبب سقوط نظام القذافي، بالإضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار، ومشاريع استخراج النفط، وبناء محطات الطاقة الكهربائية، وغيرها من المشاريع الكبرى، وكذلك المصالح الاقتصادية، وأهم هذه المصالح هو أن

---

[1]-عمر كوش، العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر..المصالح والاستراتيجيات، صحيفة العربي الجديد، قضايا وملفات، العدد (2127)، السنة السادسة، لندن، 2020، ص3.

ليبيا أصبحت الآن مرتبطة عضوياً وسياسياً بالصراع من أجل تحديد مجالات النفوذ الاقتصادي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

كما لجأت تركيا إلى توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة طرابلس بشأن تعريف الحقوق البحرية مع ليبيا، وبذلك أصبحت ليبيا ضامناً للأمن القومي التركي ومصالحها في شرق البحر المتوسط. اذ أصبح استمرار الحكومة الليبية الحالية مسألة استراتيجية بالنسبة لتركيا من أجل الحفاظ على اتفاق تحديد الحقوق البحرية لمواجهة مخططات دول شرق المتوسط.

2. اهداف التدخل التركي في ليبيا:

لاشك ان تركيا حققت أهدافها على المدى القصير والمتوسط ومن المرجح أن تحتفظ بوجود عسكري وتجاري وسياسي دائم كبير في ليبيا، فقد خلقت أيضًا توترات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالإضافة إلى استعداء الداعمين الدوليين للجيش الوطني الليبي. باختصار، قد يكون التحسن في موقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي على حساب علاقاتها الاستراتيجية الإقليمية.[1]

تعد أهداف تركيا الاستراتيجية في ليبيا (فرعية) ضمن أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وفي البداية يمكن تلخيص أهداف تركيا الاستراتيجية في المنطقة في الآتي:

1. ضمان حصة كبيرة من الثروات الاقتصادية شرق المتوسط، من خلال الآتي:

أ. الاعتراف الإقليمي والدولي بترسيم الحدود البحرية التركية وبحدود تركيا الاقتصادية معها، والاعتراف بالحصة في الثروات التي تقرها تركيا لنفسها شرق المتوسط.

ب. عدم تجاهل تركيا إقليمياً وإشراكها في منتدى غاز شرق المتوسط.

2. تصدي تركيا للمنافسين الإقليميين (إيران – إسرائيل – اليونان – روسيا)، ومواجهة أوروبا، وإحكام النفوذ الأمني من خلال التواجد العسكري في مناطق الاتصال البحري الآتية:

أ- القاعدة العسكرية التركية المتواجدة في قطر.

ب- خليج عدن ومدخل البحر الأحمر (القاعدة العسكرية التركية المتواجدة بمقديشيو في الصومال).

ج- ممر البحر الأحمر (مساعي تركيا محتملة لإنشاء قاعدة عسكرية في بورسودان).

د- شرق المتوسط (مساعي تركيا لإنشاء قاعدة عسكرية في طرابلس).

---

[1] –Engin Yuksel, Turkey's Interventions in Its Near Abroad: The Case of Libya, Research, Clingendael Magazine, Netherlands Institute International Relations, September 2021, p3.

3. دعم تنصيب واستمرار قيادات موالية لتركيا وحزب العدالة والتنمية التركي بعدة دول عربية.

اضافة الى هذه الاهداف، فأن تركيا تعمل على تحقيق عدة اهداف اخرى ذات اهمية استراتيجية، وكالآتي:

1. استمرار الحكومة الليبية الحالية ليس الأهم لتركيا بقدر أهمية استمرار الاتفاقيات التركية معها، ومن ثم فإن حماية الاتفاقيتين الاقتصادية والأمنية مع ليبيا يعد هدفاً مهماً لتركيا.
2. تدرك أنقرة حقيقة أن الفجوة التي خلفها فك الارتباط الأمريكي في ليبيا ستملأ بسرعة من قبل قوى أخرى مثل روسيا والإمارات ومصر، لذلك فأن الهدف التركي الثاني في ليبيا هو سد الفراغ الأمني بواسطتها. كما إن اتفاق أنقرة – طرابلس الذي ينطوي على ترسيم الحدود البحرية هو وسيلة لتركيا لتعزيز موقعها كقوة رئيسية في المنطقة.
3. تهدف تركيا للحصول على مركز قوة بتواجدها على الأرض في ليبيا، الأمر الذي يدعم مواقفها في كافة المفاوضات الإقليمية، وكالاتي:

أ- المفاوضات مع روسيا بشأن سوريا وليبيا.

ب-المفاوضات مع أوروبا بشأن مشاكل تركيا مع اليونان وقبرص واتفاقيات الغاز الشرق متوسطية ومشاكل اللاجئين.

ج- المفاوضات مع مصر لإقناعها بعدم تجاهل تركيا في منتدى غاز شرق المتوسط واتفاقيات الغاز الإقليمية وترسيم الحدود البحرية المرتبطة بها.

ثانيا: المتغيرات المؤثرة في الدور التركي في ليبيا

لاشك ان الفواعل الدولية (الاقليمية منها والدولية) كان لها الاثر الكبير في ليبيا من خلال تدخلها شبه الدائم في شؤونها الداخلية، إذ أدى هذا التدخل إلى تفاقم الخلافات المحلية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وانعكس ذلك سلبيا على واقع المجتمع الليبي من خلال تقسيمه الى مجموعات متصارعة، ولم تكن أي دولة بريئة من هذه الديناميكية، وقد انتهك العديد بشكل صارخ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة اسميًا منذ عام 2011، كما هو موثق في سنوات من تقارير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة.[1]

[1] –Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011)," UNDOCS, March 8, 2021, p25.

غالبًا ما انقسم الأوروبيون بين فرنسا وإيطاليا، حيث دعمت فرنسا حفتر في أوقات مختلفة. وتم تقسيم الدول الإقليمية بين الإمارات ومصر، إذ تدعم بشكل أساسي حفتر والموالين له في الشرق، وتدعم تركيا وقطر الغرب بدرجات متفاوتة على مر السنوات، حتى الولايات المتحدة لعبت دورًا في تمكين الصراع عندما أشار البيت الأبيض في عهد الرئيس ترامب إلى حفتر بأنه لن يعترض على هجومه على طرابلس في عام 2019.[1]

1_ المتغيرات الاقليمية: من المعلوم أن استئناف عملية السلام السياسي في ليبيا وأعادة تركيز الانتباه على الجهات الفاعلة المحلية، إلا أنه لا يزال من الضروري النظر في تحركات اللاعبين الخارجيين سواء اللاعبين الاقليميين او الدوليين لتقييم إمكانية التهدئة الحقيقية بين الفصائل الليبية المتنافسة، ومصر والامارات هي احدى الفواعل الاقليمية المؤثرة في الشأن الليبي.

أ. **المتغير المصري:** بعد الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2014 ، قدم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دعمه العسكري واللوجستي والاستخباراتي الكامل إلى قائد الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا خليفة حفتر، معتبراً إياه المرشح المثالي لاستعادة الاستقرار في ليبيا وحماية المصالح الاستراتيجية لمصر وتجنب التدخل المباشر والمكلف في البلاد، لكن فشل الحملة العسكرية لحفتر في 2019–2020 عطّل الاستراتيجية المصرية وأجبرصانع القرار السياسي في مصر على إعادة النظر في خططه، مما قلل دعمه للخليفة حفتر مع الانفتاح على حل سياسي افتراضي.

إن استعادة القاهرة للعلاقات الدبلوماسية مؤخرًا مع الحكومة الليبية الجديدة تمثل محاولة السيسي إعادة ضبط استراتيجيته من أجل تجنب التصعيد العسكري الذي لا تستطيع الدولة تحمله، نظرًا لأن الحكومة المصرية منخرطة بالفعل على عدة جبهات منها مايتعلق بشبه جزيرة سيناء إلى نزاع سد النهضة الإثيوبي.

خلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت مصر عددًا من الإجراءات الأمنية – مثل نشر جيوش ميدانية في مهمة لمكافحة الإرهاب وإطلاق تمرين عسكري ضخم باسم (رعد 24) في المنطقة الغربية، بالقرب من حاجز السلوم، من أجل حماية الحدود التي يسهل اختراقها ومنع الاختراقات الجهادية الخطيرة إلى مصر

---

(1) –David Kirkpatrick, “The White House Blessed a War in Libya, but Russia Won It,” New York Times, April 14, 2021,on the link:

https://www.nytimes.com/2020/04/14/world/middleeast/libya-russia

من شرق ليبيا، كان التركيز بشكل خاص على حماية شمال سيناء، وهي منطقة استراتيجية عانت من عدة هجمات إرهابية من قبل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التابعة لولاية سيناء، ومن وجهة نظر القاهرة، قد يؤدي ظهور انتشار محتمل للعنف إلى أراضيها أيضًا إلى تقارب خطير في المصالح مع بعض جماعات الإخوان المسلمين التي تعمل في شرق ليبيا وفي الصحراء الغربية لمصر.[1]

تدرك مصر جيدًا أن أمنها القومي واستقرارها الداخلي مرتبطان حتمًا بأمنها الليبي، وهذا يعد أحد الأسباب التي دفعت مصر إلى إعلان خط أحمر بشأن تقدم الميليشيات الغربية نحو حدودها في حزيران 2020 ، وقبلت على الفور وقف إطلاق النار الذي اقترحته حكومة الوفاق الوطني في آب 2020، ودعمًا لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لاستئناف الحوار الوطني. بين الأطراف المتنافسة، دعمت مصر وقف إطلاق النار الموقع في جنيف في 23 تشرين الاول من العام 2020.[2]

أن المحاور الاستراتيجية للقيادة المصرية في ليبيا تتكيف وتتطور بما يتوافق مع التطورات على الأرض وتضع في الاعتبار الآثار الإقليمية الأوسع – لا سيما علاقاتها مع تركيا، والتي تدهورت نتيجة دعم أنقرة للاخوان المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتدال ضروري على المستوى الإقليمي مع تركيا لتقييم إمكانية التقارب المريح مع أنقرة ضمن هذا السيناريو الجديد، يمثل أحد ركائز استراتيجية مصر في إصلاح قطاع الأمن في ليبيا. وبالفعل، فإن أي محاولة لتحقيق الاستقرار في ليبيا لا يمكن فصلها عن القوات المسلحة الوطنية الليبية الموحدة، وتطهيرها من وجود الميليشيات والمقاتلين الأجانب، وعدم الانصياع على التطلعات الشخصية لأي سياسي.

لذلك، هناك أسباب لاستئناف الحوار الدبلوماسي الرسمي بين القاهرة وأنقرة من خلال المحادثات الثنائية رفيعة المستوى التي عقدت في القاهرة يومي 5 و 6 في شهر ايار من العام 2021 ، اذ حدد الجانبان المجالات الرئيسية للتعاون في المستقبل القريب والحاجة المشتركة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في ليبيا ومنطقة شرق المتوسط.

---

[1]– Alessia Melcangi and Giuseppe Dentice, Libya's crisis is a tough puzzle to solve for Egypt, Atlantic Council , 2020, on the link:

https://www-atlanticcouncil-org.translate.goog/blogs/menasource/libyas-crisis

[2] –Alessia Melcangi, Egypt recalibrated its strategy in Libya because of Turkey, Atlantic Council, 2021, on the link:

https://www-atlanticcouncil-org.translate.goog/blogs/menasource/egypt

كما ان الاتفاق المصري مع تركيا أن يحافظ على دور مصر العسكري والسياسي والاقتصادي في برقة (المنطقة الساحلية الشرقية لليبيا) حيث يتمركز الجيش الوطني الليبي ويوفر فرصة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع ليبيا، اضافة الى ذلك، إذا تعاونت مصر وتركيا معاً، فسيكون لديهما قدرة مشتركة على تحفيز حل سياسي في ليبيا، مع حماية مصالحهما على الأرض، وهذه الفرصة يجب ألا تضيع بسبب انعدام الثقة المتبادلة. وفي الواقع ، يمكن أن تكون ليبيا سيناريو بناء الثقة بين اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، مما قد يؤدي في النهاية إلى تحسين الاستراتيجيات الإقليمية لقضايا مثل الطاقة وغيرها من القضايا الاقليمية المهمة.

ومن جانب اخر، وبالرغم مما تمثله الأزمة الليبية وتداعياتها من تحد أمني وسياسي كبيرين بالنسبة لمصر، فإن الإدارة المصرية تجد نفسها في مواجهة خيارات صعبة في التعامل مع هذا التحدي لاسيما في ظل المواقف الإقليمية والدولية التي لا تتوافق كثير من جوانب الرؤية المصرية للأزمة وخاصة الجانب التركي.

ب. **المتغير الاماراتي:** يعمل التنافس التركي الإماراتي بشكل عام على ترسيخ السيطرة الناعمة على العالم العربي والاسلامي، اذ تختلف الدولتان في مواقفهما تجاه الاسلام السياسي، وهذا بدوره ينعكس على الجهود المبذولة في حل النزاعات خاصة في ليبيا وسوريا. بالرغم من عدم التناسق في الحجم والسكان والقدرة العسكرية بين تركيا والامارات، الا انهما منخرطتان في نزاع استمر عقدًا من الزمن يعمل على إعادة تشكيل النظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اذ لا تغذي المواجهة بينهما الى عدم الاستقرار في المناطق التي لها تأثير مباشر على المصالح الأوروبية، مثل ليبيا والقرن الأفريقي فحسب، بل تنتقل أيضًا إلى أوروبا نفسها، في شرق البحر الأبيض المتوسط، ويؤدي التنافس إلى تعميق الانقسامات في أوروبا، مما يجعل من الصعب على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تطوير سياسة متماسكة بشأن البحر الأبيض المتوسط.[1]

ومن جانب اخر فأن الامارات لديها دوافع تجاه تدخلها في ليبيا خاصة فيما يتعلق في ملف الطاقة، اذ تسعى للتحكم في إنتاج النفط الليبي وإمداداته، بما يتوافق مع مصالح قطاعها النفطي، كما تعد ليبيا أحدى محطات المواجهة الإماراتية الإقليمية مع حركات الإسلام السياسي، خاصةً وأن حضور هذه الحركات في بنية المجتمع والسلطة في المغرب العربي، ومنها ليبيا لازال قويا. وفيما يخص الموانئ

[1] –Asli Aydıntaşbaş, Cinzia Bianco, Useful enemies: How the Turkey–UAE rivalry is remaking the Middle East, European Council on Foreign Relations, 2021, p3.

الليبية، فأن ادارتها تكون من خلال شركة موانئ دبي العالمية، وهو ما يضمن لها تأمين خط نقل جيواقتصادي حيوي بين الشمال والجنوب، كما تمثل ليبيا بالنسبة لها ممرا استراتيجياً في المتوسط ودول الشمال الأفريقي، حيث توجد العديد من المصالح الجيوسياسية الإماراتية.[1]

من المعلوم ان عودة العلاقات الاماراتية مع تركيا كان لها الاثر الكبير على الداخل الليبي، اذ ان زيارة ولي العهد الأمير محمد بن زايد في نوفمبر 2022 إلى أنقرة[2]، تلتها زيارة الرئيس أردوغان في فبراير 2022 إلى أبو ظبي[3]، قد مثلت تمثل فرصة للتوسع في الاقتصاد والتجارة، واتفاقيات الدفاع للمساعدة في تسهيل سلام أكثر ديمومة في ليبيا، كما أنه سيمثل تحولًا ملحوظًا في الأحداث منذ عامين عندما كانوا يدعمون أطرافًا متعارضة في ليبيا .تقدم فرصة للتوسع في اتفاقياتها الاقتصادية والتجارية والدفاعية للمساعدة في تسهيل سلام أكثر ديمومة في ليبيا. كما أنه سيمثل تحولًا ملحوظًا في الأحداث منذ عامين عندما كانوا يدعمون أطرافًا متعارضة في ليبيا .تقدم فرصة للتوسع في اتفاقياتها الاقتصادية والتجارية والدفاعية للمساعدة في تسهيل سلام أكثر ديمومة في ليبيا، كما أنه سيمثل تحولًا ملحوظًا في الأحداث منذ عامين عندما كانوا يدعمون أطرافًا متعارضة في ليبيا.

قد يبدو الاعتماد على الخصوم السابقين، الذين لا يثقون بهم في أجزاء مختلفة من ليبيا اعتماداً على من يدعمون على الأرض، بمثابة فرضية صعبة، إذ لم يكن الصراع الليبي هو الدافع وراء المصالحة التركية الإماراتية، بقدر تعلق الامر بالمصالح الحيوية لكلا الطرفين خاصة باحتياجات أردوغان الاقتصادية وإعادة تقييم محمد بن زايد لمصالح الإمارات في الحد من الصراع الإقليمي. هذه المصالح المشتركة وتأثير كلا الطرفين مع الجهات الليبية المؤثرة والجهات الخارجية الأخرى، مثل مصر، يمكن أن تجعلهما اطرافاً في توجه واحد لدعم الوساطة على خارطة طريق انتقالية متفق عليها من شأنها ان تعمل على تغيير الواقع الليبي نحو الاستقرار والابتعاد عن الصراع المسلح. وكذلك يمكن أن تبدأ تركيا والإمارات بالوفاء

---

[1]– طارق دياب، الصراع التركي الإماراتي: جدلية القوة والدور، البوصلة، بحث منشور، 2020، على الرابط الالكتروني: https://albosla.net/%D8%A7

[2]– Suzan Fraser, “Turkey, UAE Sign Cooperation Agreements as They Mend Ties,” AP, November 24, 2021, on the link:

https://abcn.ws/3vACtw1.

[3] –Ben Fishman, Can Turkey and the UAE Help Break Libya’s Deadlock?, washingtoninstitute for near east policy, 14 mars, 2022, on the link:

https://www-washingtoninstitute-org.translate.goog/policy-analysis/can-turkey

بمطلب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2021 وإزالة القوات التابعة لهما[1]، بالرغم من السماح باستمرار التدريب المشروع والأنشطة الأخرى، مثل دعم إزالة الألغام وغيرها.

يمكن القول، ان التطور الايجابي في العلاقات الثنائية بين تركيا والامارات يمكن ان يعمل على ايجاد انفراجه على الصعيد السياسي الليبي في المستقبل المنظور، وفتح نافذة جديدة في اطار العلاقات على صعيد العالم الخارجي (اقليميا ودوليا).

2_ المتغيرات الدولية

أ. **المتغير الامريكي:** استمر الموقف الامريكي الغير واضح في الملف الليبي بسبب غياب استراتيجية واضحة في الآونة الأخيرة، اذ اقتصر دورها على محاربة الارهاب وضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.[2]

يؤدي التدخل التركي في ليبيا إلى تكثيف الحرب بالوكالة والمنافسة الإقليمية على الطاقة التي تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة، بينما تراقب واشنطن في الغالب من الخطوط الجانبية. ويعكس نهج الولايات المتحدة الحالي في التعامل مع ليبيا نقصًا أوسع في التركيز الاستراتيجي على المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، اذ تجري عمليات إعادة ترتيب جيوسياسية كبيرة تتطلب اهتمامًا متجددا. كما تتحدى تصرفات أنقرة بشكل مباشر المصالح الأمريكية في تعزيز تنمية الطاقة الإقليمية السلمية. ومع ذلك، لا تزال أمريكا غائبة بشكل واضح، اذ تلتزم واشنطن رسميًا تجاه حكومة طرابلس بالابتعاد عن التدخل في الشأن الليبي، بالرغم من تأييد الرئيس السابق ترامب على هجوم حفتر الكبير على طرابلس، بالعكس من أوروبا أو الأمم المتحدة. ولم تقود الولايات المتحدة أي مبادرات لوقف العنف اثناء الحرب في الداخل الليبي، باستثناء الدعوات التي لم يتم الالتفات إليها من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. كما ان الغياب الامريكي كان سببًا متساهلًا في تعميق الصراع في ليبيا وانتشارها في حرب إقليمية بالوكالة،

---

(1) – Libya Rivals Sign Ceasefire Deal in Geneva," BBC, October 23, 2020, on the link: https://www.bbc.com/news/world-africa-54660039.

(2)– بلا، تصاعد الدور التركي في ليبيا: الاسباب والخلفيات وردات الفعل، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص3.

ويجب على الولايات المتحدة الآن أن تقود جهودًا متضافرة لإنهاء القتال، قبل أن تنتقل ليبيا إلى مزيد من الفوضى وتأخذ معها جزءًا كبيرًا من شرق البحر المتوسط.[1]

ومن جانب اخر، هناك تحديات أمام السياسة الأمريكية في ليبيا[2]:

1) أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أنها تتطلع إلى تفعيل ألوية دعم قوات الأمن التابعة لهاعلى الحدود الليبية التونسية، مشيرًا إلى أنه "مع استمرار تدخل روسيا في الشأن الليبي، فأن الأمن الإقليمي اصبح في شمال إفريقيا مصدر قلق متزايد، ومع ذلك، فإن هذا الدور العسكري الأمريكي الضعيف لن يغير على الأرجح الديناميكيات الحالية في ليبيا، اذ يتوجب على واشنطن أن تحافظ في الوقت نفسه على الضغط الدبلوماسي لتخفيف التوترات في ليبيا وشرق البحر المتوسط.

2) يجب على الولايات المتحدة إيجاد طريقة للمضي قدمًا في العملية السياسية الليبية واستعادة مصداقيتها كوسيط في الصراع من خلال الضغط على جميع الأطراف للالتزام بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، كما يجب أن تحث تركيا على عدم متابعة خططها للتنقيب عن النفط في شرق البحر المتوسط. وتحتاج واشنطن أيضًا إلى المساعدة في التوصل إلى قرار بشأن تقاسم عائدات النفط بين غرب وشرق ليبيا، مما سيساعد في تقليل التوترات ويؤدي إلى محادثات سلام في النهاية. ويعتبر حل الوضع السياسي في ليبيا عملية صعبة تتطلب مشاركة دبلوماسية أمريكية متواصلة.

3) كما يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تجد طريقة لموازنة ردع كل من روسيا وتركيا في ليبيا من خلال دعوة تركيا لردع روسيا في ليبيا.

ب. المتغير الفرنسي:

من المعلوم، ان فرنسا ترتبط تأريخيا بنفوذ استعماري في افريقيا، وقد تعزز هذا النفوذ مع سقوط القذافي، اذ ادت دورا بارزا في تدخل حلف الناتو في عام 2011، وبعد بروز حفتر منذ عام 2014 الذي اصبح لاعبا اساسيا للمصالح الفرنسية في ليبيا، وكذلك علاقاتها مع حكومة الوفاق، وهذه الاخيرة ذات علاقات

---

(1) –Eric Edelman and Charles Waldon ,America Must Act In Libya Against Turkey, Russia, Breaking Defense: the digital magazine on the strategy, June 08, 2020, on the link: https://breakingdefense-com.translate.goog/2020/06/america-must

(2) –Joe Macaron, By Sanctioning Turkey's Role in Libya, Trump Emboldens Erdoğan in the Eastern Mediterranean, Arab Center Washington DC , Jul 10, 2020

وطيدة مع تركيا وقطر. وكذلك مع ايطاليا التي تتنافس مع فرنسا على مستقبل ليبيا. فقد مثل حفتر فرصة لضمان مصالح باريس في شرق ليبيا وجنوبها.

كما بلغ التنافس الفرنسي– التركي أوجه في ليبيا الى حد الصدام الاستراتيجي هناك، فحالة الاصطفافات والتحالفات تشكل المشهد السياسي والعسكري المعقد في ليبيا.[1]

وفي هذا الجانب يعد الغاز الطبيعي احد دوافع فرنسا للاهتمام بالمنطقة، فهناك خط انابيب اساحل والصحراء الذي يمتد من النيجر الى نيجيريا ومنها الى الجزائر فأوروبا. كما يمثل الامن في الجنوب الليبي خاصة الحركات المسلحة المعادية لفرنسا في النيجر ومالي اهمية كبيرة بالنسبة لباريس، وخاصة منذ بدء الصراع في مالي عام 2011 وتهديده للمصالح الفرنسية. وقد شكل التدخل السكري الفرنسي في كانون الثاني عام 2013 نقطة تحول رئيسية في سياسة الفاع الفرنسية، فهي تعتبر (حزام الساحل– الصحراء) خط مواجهة للدفاع عن المصالح والامن الفرنسي والاوروبي. وقد مثل الوجود التركي وتقدمع في ليبيا اهم التحديات لفرنسا. ويفسر ذلك تصريح وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان في حزيران 2020 بأن موقف تركيا يشكل خطرا علينا وهو خطر استراتيجي غير مقبول. كما حاولت فرنسا بأن يقوم حلف الناتو بالضغط على تركيا، فأعلنت وزارة الجيوش الفرنسية انسحابها المؤقت من عملية (سي غارديان) للامن البحري للحف في البحر المتوسط، وقالت : (لايبدو لنا امرا سليما الابقاء على وسائل في عملية يفترض ان يكون من مهماتها العديدة السيطرة على الحظر مع حلفاء لايحترمونه)، وفي ذلك اشارة الى تركيا.[2]

ج. المتغير الايطالي:

جددت إيطاليا مؤخرًا مشاركاتها في البحر المتوسط، وهذه المنطقة اكتسبت أهمية إستراتيجية متجددة بسبب المنافسة الجيوسياسية المتزايدة والتهديدات العابرة للحدود للمصالح الإيطالية والأوروبية. وبالمثل، تعمل تركيا على توسيع نطاق مشاركتها في هذا الفضاء متعدد الأشكال، مما دفع الكثيرين إلى التساؤل عما إذا كان الحليفان في حلف شمال الأطلسي والشركاء التجاريون المقربون مقدرون للصراع على البحر

---

[1]– أميرة احمد حرزلي، تصاعد الخلافات الفرنسية ـ التركية في المتوسط: تقاطع المصالح الاستراتيجية وتشابك القضايا الجيوسياسية، دراسة بحثية، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص4.

[2]– عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، الطبعة الاولى، قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2021، ص215.

المتوسط، أو بالأحرى ما إذا كانت درجة من التعاون يمكن أن تخفف من حدة المنافسة المحتملة بين روما وأنقرة.

شهد التوازن الجيوسياسي في البحر المتوسط تحولات عميقة على مدى العقد الماضي، بعد التخلص من بعض نفوذها الجيوسياسي مع إنشاء الطريق عبر المحيط الأطلسي، اذ شهدت مساحة البحر المتوسط مرحلة من إعادة إحياء المنافسة بسبب مجموعة من المتغيرات المترابطة جزئيًا. اذ ساهمت الأزمة الاقتصادية لعام 2008 في تدهور الأوضاع الاقتصادية على ضفتي البحر المتوسط، مما أدى إلى اندلاع موجات احتجاج وظهور سياسات شعبوية أو مناهضة للمؤسسة في العديد من البلدان، ثم جاء ما يسمى بـ "الربيع العربي" لعام 2011 ، والذي أدى إلى تغيير جذري في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

كما أدى انهيار الدولة الليبية والضعف الشديد للدولة في سوريا إلى خلق فراغات أمنية، مع حالات طوارئ إنسانية لاحقة ونزوح قسري أدى إلى تدفقات كبيرة من الهجرة نحو أوروبا وتركيا، كما أدى الاكتشاف المتتالي لرواسب الغاز الرئيسية في شرق البحر المتوسط ابتداء من عام 2009 إلى زيادة الخلافات البحرية بين الدول المتشاطئة، مما أثار مخاوف من العزلة في تركيا.

وهذا التحول الجيوسياسي اتاح الفرصة للجهات الفاعلة مثل روسيا والصين والأنظمة الملكية في شبه الجزيرة العربية من اجل توسيع مشاركاتها في المنطقة في مواجهة هذه التطورات، وتبنت كل من إيطاليا وتركيا سياسات أكثر استباقية، وخاصة فيما يتعلق بالملف الليبي، اذ اختلطت حالات التوافق أيضًا بأمثلة على المنافسة.

قد يكون تناول العلاقات الإيطالية التركية وطرائق تفاعلها حول ليبيا من خلال منظور متوسطي مثيرًا للجدل لأن مثل هذه الأطر تميل إلى عكس وجهات النظر الأوروبية المركزية، وقد شيدت هذه الهوية الأوروبية بشكل استطرادي على أساس تمييزها المفترض عن الآخرين المتوسطيين الواقعين على الجانب الآخر من البحر[2].

---

(1) –Chiara Grazia Valenzano, Mediterranean Equilibria: Italian–Turkish Balancing and Competition over Libya, Istituto Affari Internazionali, Via dei Montecatini, 17, 2021, p1.

(2)– Daniela Huber and Maria Cristina Paciello, “Contesting ‘EU as Empire’ from Within? Analysing European Perceptions on EU Presence and Practices in the Mediterranean”, in European Foreign Affairs Review, Vol. 25, Special Issue (2020), on the link:
https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European+Foreign+Affairs+Review

ومع ذلك، فإن إيطاليا وتركيا دولتان متوسطيتان، ليس فقط بسبب موقعهما الجغرافي أو إرثهما التاريخي، ولكن أيضًا لأنهما يضعان مصالحهما الوطنية في فضاء متوسطي على وجه التحديد، وإن كان ذلك مع تعريفات مختلفة لهما، اضافة الى ذلك، فإنهم يمارسون نفوذهم من خلال استراتيجيات مختلفة بسبب موقعهم المختلف في ديناميات القوة الدولية.

ومن جانب اخر، تم دمج السياسة الخارجية الإيطالية في الأطر الأوروبية والأطلسية، ومع ذلك، فإن نهج روما تجاه البحر المتوسط وظيفي لتعزيز أهمية إيطاليا الاستراتيجية فيه، وتقديم نفسها كوسيط ثقافي أو جسر[1]. ومن ناحية أخرى، فأن إحباط تركيا المتزايد تجاه أوروبا والولايات المتحدة نتيجة لعدم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والتي لازالت بعيدة عن حصولها على هذا المطلب.

كما تشترك إيطاليا وتركيا في مصالح مشتركة فيما يتعلق بتدفقات الهجرة وإمدادات الطاقة والتجارة والمنافسة من الجيران الأقوياء (فرنسا وروسيا ومصر)، كما أنهم يشتركون في مصلحة أساسية في ليبيا مستقرة وعاملة. بالرغم من تنامي الخطاب الإعلامي والسياسي الذي يشير إلى صدام أو منافسة حتمية بين روما وأنقرة في فضاء متوسطي مشترك، فإن التحليل الأكثر دقة يمكن ان يكون على مجال للتعاون العملي، ويمكن أن يبدأ أيضا من تطوير إطار بنائي جديد لفهم وتعريف الفضاء المتوسطي المشترك.

وفي هذه المرحلة الجديدة من الانتقال الليبي، يشترك البلدان في مصلحة ضمان إجراء الانتخابات الليبية بانتظام وتحديد حكومة شرعية. وإن عودة الحكومة الشرعية شرط مسبق ضروري لبدء أعمال إعادة الإعمار وتوقيع العقود التجارية والتجارية مع طرابلس، في حين أن روما وأنقرة قد تتنافسان في النهاية على الأهمية السياسية في علاقتهما بطرابلس، فإن المنافسة الاقتصادية بين روما وأنقرة لا تحتاج إلى أن تُترجم إلى صدام مباشر[2]. كما يمكن أن تكون المصالح المعنية مكملة أيضا، حيث من المرجح أن تحتل إيطاليا وتركيا قطاعات مختلفة في العلامة الليبية، مع إعطاء أنقرة الأولوية للبناء والتجارة، بينما تستفيد إيطاليا من خبرتها التكنولوجية في قطاعي الطاقة والاتصالات.

---

(1)– Angelino Alfano, The Italian Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, The Italian Strategy in the Mediterranean. Stabilising the Crises and Building a Positive Agenda for the Region, Rome, 2017, p .p 3-5.

(2) – Giuseppe Palazzo, “Libia e attori internazionali: nuova transizione, vecchi problemi”, in CeSI Articles, 29 April 2021,on the link:

https://www.cesi-italia.org/articoli/1336/libia-e-attori-internazionali-nuova

ثالثا: مآلات الوجود التركي في ليبيا

من المعلوم ان عودة النفوذ التركي إلى ليبيا قد شكل هدفاً اساسيا لصانع القرار التركي لما تحويه من فرص استثمارية واعدة وموارِدَ نفطية وعواملَ جيوسياسية كبيرة، كنقطةِ انطلاقٍ للنُّفوذ التركي في عمق البحرِ المتوسط، وعلى تماسٍ مع أوروبا وأفريقيا والعالم العربي. اذ تستغلُّ تركيا مرحلةَ الصراعِ والانقسام والتفكك التي تشهدها ليبيا حاليا كفُرصة مناسبة لتوسيع نفوذها في العالم العربي، وتجلى ذلك من خلال الاتفاقيات التي ابرمتها مع الحكومة الشرعية في ليبيا.

1_ الدور التركي الاستراتيجي في ليبيا

تشكِّل خبرة تركيا وتأريخها الطويل في السيطرة على الدول الضعيفة وإدارتها بطريقة تتناسب مع مصالحها الاستراتيجية، اذ تعد هذه المصالح حافزًا لتنامي وجودها في المنطقة المغاربية، وذلك على المستويات الثقافية والاقتصادية والعسكرية ضمن حرب السباق والسيطرة على ضفاف المتوسط الجنوبية، وبالإضافة إلى توجيه الحكومة التركية لقيادات الجيش لتطوير قواتها البحرية من اجل تحقيق مزيد من الحضور العسكري في المتوسط؛ اذ تم تطوير عقيدةٍ بحريةٍ تركية (الوطن الأزرق) بواسطة ضباط الجيش القوميين بهدف الهيمنة على بحر إيجه وعلى معظم البحر الأبيض المتوسط.[1]

بغض النظر عن تاريخ العلاقات الثنائية بين تركيا وليبيا، إلاّ إن ليبيا تُعَد في الحسابات والمصالح التركية، دولة مهمة، إذ تعدّ من قلائل الدول التي عيّن لها الرئيس أردوغان مبعوثاً خاصاً في تشرين الأول عام 2014، الأمر الذي يكشف مكانة ليبيا وأهميتها بالنسبة إلى جملة مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية لتركيا فيها، بوصفها أحد بلدان الثورات العربية المطلة على البحر المتوسط، إضافة إلى أنها تشكل إحدى البوابات إلى القارّة الأفريقية. وفضلاً عن أهميتها الجيوسياسية، فإن ليبيا تعد الدولة التي تمتلك أكبر احتياطي نفط في أفريقيا، ويقدر بحوالي 40 مليار برميل، ويشكل نسبة 3.76% من الاحتياطي العالمي، إضافة إلى احتياطيات غاز تُقدَّر بحوالي 54.6 تريليون قدم مكعب. وهناك مشروعات معلقة لتركيا في ليبيا قيمتها تقدر بأكثر من 19 مليار دولار، إلى جانب طموح الشركات التركية بتنفيذ مشاريع كبرى في عملية إعادة إعمار ليبيا. ولذلك تتجاوز المصالح التركية في ليبيا المصالح الاقتصادية، لتشكل جزءاً من الاستراتيجية التركية، الطامحة إلى زيادة دور تركيا ونفوذها ومكانتها في سياق التنافس مع قوى دولية وإقليمية أخرى، من ضمنها فرنسا وإيطاليا وروسيا ومصر والإمارات وإسرائيل وقبرص واليونان،

---

[1]– احمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الازمة الليبية.. التداعيات السياسية والامنية، دراسة، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021، ص4.

خصوصا أن تركيا تخشى من محاولات عزلها واستبعادها من المنافسة على كميات الطاقة ومواردها الكبيرة المكتَشَفة في منطقة شرقي المتوسط، المقدرة بحوالي 3.5 تريليونات متر مكعب من الغاز الطبيعي و1.7 مليار برميل من النفط. إضافة إلى دخول تركيا ميدان التنافس التاريخي والنزاع على السيادة على بعض الجزر في البحر المتوسط مع اليونان.[1]

بدأ دعم تركيا في الحرب الأهلية الليبية في الظهور في يناير 2018، عندما احتجز خفر السواحل اليوناني سفينة شحن تحمل أسلحة ومتفجرات من تركيا إلى ميناء مصراتة الليبي، في محاولة على ما يبدو من قبل الحكومة لدعم المقاتلين التابعين لحكومة الوفاق للوطني، وذلك عندما تم الاستيلاء على سفينة تركية تحمل معدات عسكرية في ميناء الخمس الليبي في وقت لاحق من العام 2018، وكذلك تجلى ايضا وبوضوح الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقراً لها.[2]

2_ انعكاس الاتفاقيات التركية– الليبية على الوجود التركي في ليبيا

شهدت ليبيا تحولًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا كبيرًا على مدار اكثر من عقد منذ الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011 أثناء الانتفاضات العربية، بالرغم من الوعود المبكرة بانتقال سلمي للسلطة بعد انتخابات عام 2012، لكن الامر اختلف تماما عن هذا الواقع بسبب تقاطع المصالح بالنسبة للدول الاقليمية والدولية المتنافسة على ليبيا.

وأدى الدور العسكري الكبير لتركيا في الحرب الأهلية عام 2019 لدعم حكومة الوفاق الوطني السابقة إلى تغيير ثروات الجهات الفاعلة المحلية، وتوازن القوى الجيوسياسي الذي كان دون منازع حتى دخولها. وكانت هذه الخطوة دليلاً على تنامي قدرات أنقرة الجوية والعسكرية، واستعدادها لمواجهة الخصوم الإقليميين الداعمين للاستيلاء على السلطة، وعودة طموحاتها الدبلوماسية. في هذه العملية، أصبحت الحرب الأهلية الليبية لعام 2019 ساحة معركة ذات جانبين، اذ تم الكشف عن العديد من المنافسات الجيواستراتيجية وخطوط الصدع الجيوسياسي الرئيسية بعد التدخل التركي الدراماتيكي. إن سياسة أنقرة

---

[1]– عمر كوش، مصدر سبق ذكره، ص4.

[2]–David Lepeska, Turkey can play a constructive role in Libya. But will it?, The National newspaper, UAE, 2021, on the link:

https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/turkey

مدفوعة ليس فقط بما يحدث في ليبيا، ولكن من خلال الساحل الجغرافي الاستراتيجي لليبيا، والصراع الجغرافي السياسي الإقليمي، والأزمة الاقتصادية المحلية الخاصة بها.[1]

كما ان رغبة تركيا في الوصول الى دول ساحلية في شرق المتوسط لتوقيع اتفاقيات تخص ترسيم الحدود وتحديد الولاية القضائية البحرية هو من اجل توسيع المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة والوصول الى اعالي البحار خاصة في التنقيب عن مصادر الطاقة التي تعتبره تركيا ضمن مصالحها الحيوية.

حاولت تركيا عقد اتفاقيات من شأنها ان تعمل على ترسم الحدود مع ليبيا ومصر، اذ عملت تركيا على رسم ملامح جديدة في اطار التعاون مع ليبيا ومصر في زمن معمر القذافي ومحمد حسني مبارك من خلال توقيع اتفاقيات عدة، لكن حدوث ثورات الربيع العربي ومآلات هذه الثورات قد احدثت خللا في توازنات القوى في منطقة الشرق الاوسط ومن بينها ليبيا ومصر، اذ قطعت الطريق امام تركيا في احراز اي تقدم يخص هذا المجال.

في تشرين الثاني 2019، وقعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة اتفاقية تحدد حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية والليبية التي يبلغ طولها حوالي 30 كيلومترا.[2]

كما ان توقيع هذه الاتفاقية قد منح تركيا الكثير من المزايا منها: منح تركيا وجمهورية شمال قبرص مجالا بحريا واسعا، وكذلك اعتبار حدود اليونان البحرية تقتصر فقط على ساحل البر اليوناني ولايتعدى ذلك الى الجزر الصغيرة في شرق المتوسطومدخل بحر ايجة، وهذا يعني ان الشريط الطولي لقلب شرق المتوسط وصولا الى الحدود المصرية – الليبية يعد بمثابة مناطق اقتصادية تقتسمها تركيا مع ليبيا بما ينعكس على توسعة المنطقة الاقتصادية التركية.

وتوقيع هذه الاتفاقيات قد منح تركيا مزيدا من الحرية في التدخل في الشأن الليبي، إذ أصبح هذا التدخل مباشرًا ومفتوحًا ونوعيًا، مما أدى إلى زيادة دعم تركيا العسكري لقوات حكومة الوفاق الوطني، وإضافة إلى تزويدهم بأنظمة أسلحة متطورة، فقد زودتهم أيضًا بمستشارين عسكريين أتراك. وساهم ذلك في تغيير

---

[1]– Anas El Gomati, How Turkey Transforms Libya, Bertelsmann Stiftung, Sadeq Institute, Founder and Director, March 17, 2022, on the link:

?https://blog-bti--project-org.translate.goog/2022/03/17/how-turkey-transforms-libya/

[2]– group of authors, Insight Turkey, New Geopolitics in The Eastern Mediterranean, first edition, Turkey, Ankara, Basim Yeri, 2021. P 88.

مسار المعركة ونجاح قوات حكومة الوفاق الوطني في طرد قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر من مدن الساحل الغربي وطرابلس وضواحيها.

أثار هذا الانتصار العسكري لقوات حكومة الوفاق الوطني رغبة أنقرة في تدخلها من خلال تعزيز نفوذها العسكري من خلال إنشاء قواعد تركية على الأراضي الليبية، وتحقيق المصالح الاقتصادية لتركيا من خلال توقيع اتفاقية مع حكومة طرابلس للتنقيب عن النفط والغاز قبالة الساحل الليبي، لكن الأهداف التركية والتوسع في ليبيا تصطدم بالسياسات الإقليمية والدولية تجاه ليبيا.

لم يترك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أي شك بشأن التزام حكومته بليبيا في هذه الفترة، كما استقبل رئيس الوزراء عبد الحميد دبيبة والعديد من وزرائه في أنقرة، في أعقاب تغيير الحكومة في طرابلس في شهر آذار عام 2021، إذ التزم البلدان بمشاريع مشتركة في مجالات الطاقة وإعادة الإعمار وما وراءها، مما عزز دور تركيا في ليبيا ما بعد الصراع.

أعادت الصفقة البحرية رسم الحدود بشكل كبير داخل شرق البحر الأبيض المتوسط، وستعزز موقف تركيا في المفاوضات الجارية في المنطقة. بينما أكدت الدول المجاورة مواقف قضائية تهدف إلى استبعاد تركيا، فإن الصفقة بين تركيا وليبيا ستضمن أن توزيع الموارد في شرق البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يتم بدون مشاركة تركيا. وبالتالي، فإن ضمان أن حل النزاعات في المنطقة في المستقبل لن يتم حله إلا من خلال توافق الآراء.

3_ مستقبل الوجود التركي في ليبيا

من خلال تكثيف الزيارات رفيعة المستوى بين أنقرة وطرابلس، ومع ارتفاع وتكثيف هذه التحركات، وفي ظل الترتيبات والتطورات الأخيرة يمكننا الوقوف على مستقبل وحدود التواجد التركي في ليبيا عبر مجموعة من الاحتمالات يمكن ايجازها كالاتي:[1]

أ. التصعيد العسكري في ليبيا:

ينطلق هذا الاحتمال من فرضية أن أنقرة عبر تحركاتها العسكرية تعمل على الترتيب والإعداد لهجوم عسكري تجاه المناطق الليبية التي تسيطر عليها القوات الموالية لحفتر. كما أن الجولات التي يقوم بها وزير الدفاع التركي في الفترات الماضية وزيارته لمركز قيادة عمليات طرابلس ولقاءه مع الضباط والجنود

---

[1]– محمود قاسم، مستقبل الوجود التركي في ليبيا: سيناريوهات مختلفة، تقدير موقف، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020، على الرابط الالكتروني:

https://www.ecsstudies.com/9773/

الأتراك والتفاهمات الأمنية والعسكرية التي نجمت عن الزيارة، تصب في صالح فرضية التصعيد العسكري. ناهيك عن مجمل الترتيبات التي أظهرت محاولات أنقرة لترتيب الصفوف، وتعزيز التواجد العسكري عبر ما أثير من تفاهمات بشأن التوقيع على تدشين قواعد عسكرية تركية تسمح لها بوجود دائم في ليبيا، بالإضافة إلى استمرار تدفق ونقل المرتزقة والميليشيات من سوريا إلى ليبيا والتي وصل عددهم وفقًا لآخر تقديرات إلى 15 ألف مرتزق. وعلى صعيد آخر، تعمل أنقرة على نشر منظومة دفاع متطورة من طراز (هوك)، فضلًا عن الرادارات وأجهزة التشويش والطائرات بدون طيار وأنظمة صواريخ مضادة للطائرات ومدرعات ومركبات، علاوة على التواجد البحري من خلال السفن والقطع البحرية والزوارق.

كل هذا الحشد يُشير إلى إمكانية التصعيد العسكري من قبل تركيا. على الرغم من ذلك يوجد عدد من القيود أمام هذا الاحتمال من بينها عدم القدرة على توقع ردة الفعل، خاصة من قبل الأطراف المناهضة للتحركات التركية ومساعيها لبسط نفوذها بشكل كامل على ليبيا. من ناحية أخرى، لا يمكن أن تتجاهل أنقرة التحذيرات المصرية بشأن محاولة التمدد تجاه بعض المناطق التي تعد جزءًا من الأمن القومي المصري منها سرت والجفرة. ومن ثمّ يظل هذا الاحتمال محكومًا بالحسابات التركية والمواءمة بين حساب التكلفة الناجمة عن هذا التحرك وحجم الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبين الأطماع التركية والحاجة للمزيد من التمدد والهيمنة.

ب. التسوية والتعاون من اجل انهاء الصراع في ليبيا

ينطلق هذا الاحتمال من قدرة تركيا على مواصلة التسوية والتعاون مع الاطراف المحلية والاقليمية والدولية المتواجدة على الاراضي الليبية، وكذلك انهاء التقاطعات والتمدد العسكري. ومن ثمّ يمكن أن تلجأ للانخراط الجاد في تسوية الوضع والحفاظ على مكاسبها الميدانية الحالية. ويدعم هذا الاحتمال عدد من المؤشرات، منها اللجوء لتسوية الوضع والدخول في عملية سياسية حقيقية تدعم التحول الديمقراطي في ليبيا.

من ناحيةٍ أخرى، قد تمثل مبادرة القاهرة وما حصدته من دعم وتأييد دولي كبير مقدمة الى أنقرة للدخول في مفاوضات تستهدف حلحلة الأزمة، خاصة أن هناك حالة من العزلة تعيشها تركيا مؤخرًا خاصة في ظل تصاعد وتوتر العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا.

مع ذلك، هناك عددٌ من القيود يمكن أن تحول دون تحقيق هذا المسار من بينها: إصرار تركيا على عدم التنازل عن استمرار نفوذها في ليبيا خاصة فيما يتعلق بأمدادات الطاقة، خاصة في ظل تصريحات وزير الدفاع التركية حول ما وصفه بـ"السيادة التركية، والعودة بعد انسحاب الأجداد، والبقاء إلى الأبد"، ناهيك

عن حالة الانقسام المؤسسي داخل ليبيا، وعدم القدرة على إيجاد أرضية مشتركة بين فرقاء الداخل، بالإضافة إلى فشل كافة المبادرات والتحركات الدولية في إيجاد مخرج للأزمة، ناهيك عن تعدد الفواعل والأطراف المنخرطة في الأزمة، وهو ما يعني مزيدًا من التضارب في المصالح، وأن تسوية الأزمة الليبية تحتاج إلى توافقات من الداخل والخارج، وهو ما يزيد من تعقد وتشابك احتمال التسوية والتعاون وإخضاع أنقرة لهذا المسار.

ج. المراوحة بين التصعيد والتعاون:

اسست تركيا وليبيا علاقات جيدة لتعاون سياسي واقتصادي وأمني، وظهر دور تركيا على انها قوة اقليمية ذات حضور في المنطقة، وبعد النجاح الاولي للثورة الليبية على امل منهما في تثبيت سيناريو تطور العلاقات الثنائية وتزايد مكاسب الطرفين، وكذلك التنسيق في المواقف من قضايا المنطقة. لكن طبيعة الاحداث في ليبيا من حيث الاضطراب السياسي الحاصل والتدهور الامني الذي يتوقع له المزيد من التزايد خاصة في ظل وجود مصالح خارجية على الاراضي الليبية مما يمهد الطريق نحو المزيد من التأزم بسبب تقاطع المصالح، وهذا يؤدي الى تضرر المصالح التركية في ليبيا ويجعل منه احتمالا قائما خاصة على صعيد الجانب الاقتصادي.[1]

وربما تتوتر العلاقات التركية مع اطراف الحكومة الليبية بسبب انقسام المواقف داخل احزاب المؤتمر العام، وستحاول تركيا جاهدة على عدم حصول اي توترات، لكن هذا يبدو صعبا بسبب وجود ضبابية في المستقبل الليبي. وبالنتيجة فأن الموقف التركي من مستقبل ليبيا الغامض يجعلها تنتهج سلوكا يعتمد على الاحداث المستجدة وردود الافعال العكسية.

الخاتمة والاستنتاجات:

من المعلوم ان انتقال النظام الرئاسي في تركيا وحصر جميع السلطات بيد الرئيس أردوغان، قد انعكس على واقع السياسة الخارجية من خلال سلوكيات صانع القرار التركي، عن طريق اتخاذ خطوات مهمة منها لاغتنام الفرص في المناطق الناعمة القريبة من مناطق الفراغ السياسي في المنطقة، واستخدامها للمصالح التركية، وكذلك انشاء قواعد عسكرية في بعض الدول التي تتواجد فيها المصالح التركية. ومن جانب اخر، فإن التدخل العسكري التركي في ليبيا يخدم مصالح الحكومة التركية بشأن "العثمنة الجديدة"،

[1]– محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011– 2014، مجلة رؤية تركية، العدد (3)، تركيا، مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2014، ص49.

وتحولها إلى قوة منافسة في المنطقة، وهذه السياسة تزيد من دعم التيار القومي لصانع القرار التركي، رغم وجود خلاف بين أردوغان والقوميين في الشأن الليبي.

يمكن القول إن الاستراتيجية التركية عسكرياً في ليبيا لم تتم صياغتها إلا بسبب "أخطاء" ارتكبتها الاطراف الدولية الاخرى، مما وفر فرصاً للتدخل التركي وحمايتها من هذه الاطراف الدولية.

وهكذا تطورت الاستراتيجية من عملية اغتنام الفرصة إلى استراتيجية تتوسع يوما بعد يوم حسب الظروف والتطورات السياسية التي تستمر في التقدم لصالح استراتيجية التدخل والبقاء التركية. كما تركز الأولوية الاستراتيجية لتركيا في ليبيا على توفير الحماية والتمويل اللازمين للحكومة الليبية من أجل أن تظل طرفًا لا يتجزأ في أي حل سياسي قادم، مع البحث عن طرق لتوفير هذه الحماية والتمويل محليًا من أجل تسهيل العبئ على تركيا وتجنب التورط في صراع مباشر في ليبيا. كما ان الفواعل الدولية (الاقليمية منها والدولية) كان لها الاثر الكبير في ليبيا من خلال تدخلها شبه الدائم في شؤونها الداخلية، وأدى هذا التدخل إلى تفاقم الخلافات المحلية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وانعكس ذلك سلبيا على واقع المجتمع الليبي من خلال تقسيمه الى مجموعات متصارعة، وفي المقابل فأن هذه الفواعل تتنافس على ايجاد موطئ قدم لها في ليبيا على الصعيد الاقتصادي والعسكري.

اما اهم **الاستنتاجات** التي خلصت اليها الدراسة هي:

أ- ضمان حصة تركية من الغاز شرق المتوسط.

ب-إرباك اتفاقيات تصدير غاز دول الجوار الإقليمي شرق المتوسط إلى أوروبا.

ج- إجبار دول منتدى غاز شرق المتوسط على عدم تجاهل تركيا، بل وإشراكها بالمنتدى.

د- تأمين موطئ قدم عسكري تركي وإنشاء قاعدة عسكرية تركية في ليبيا.

هـ-مواصلة تركيا على التسوية والتعاون مع الاطراف المحلية والاقليمية والدولية المتواجدة على الاراضي الليبية بما يخدم مصالحها، وانهاء التقاطعات والتمدد العسكري.

- **المصادر:**

A- The Book:

1. Group of authors, Insight Turkey, New Geopolitics in The Eastern Mediterranean, first edition, Turkey, Ankara, Basim Yeri, 2021.

2. Engin Yuksel, Turkey's Interventions in It's Near Abroad: The Case of Libya, Research, Clingendael Magazine, Netherlands Institute International Relations, September 2021.
3. Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011)," UNDOCS, March 8, 2021.
4. Asli Aydıntaşbaş, Cinzia Bianco, Useful enemies: How the Turkey-UAE rivalry is remaking the Middle East, European Council on Foreign Relations, 2021.
5. Angelino Alfano, the Italian Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, the Italian Strategy in the Mediterranean. Stabilising the Crises and Building a Positive Agenda for the Region, Rome, 2017.

B- The Search:

1. Joe Macaron, By Sanctioning Turkey's Role in Libya, Trump Emboldens Erdoğan in the Eastern Mediterranean, Arab Center Washington DC , Jul 10, 2020.
2. Chiara Grazia Valenzano, Mediterranean Equilibria: Italian-Turkish Balancing and Competition over Libya, Istituto Affari Internazionali, Via dei Montecatini, 17, 2021.

C: Internet:

1. David Lepeska, Turkey can play a constructive role in Libya. But will it?, The National newspaper, UAE, 2021, on the link:
https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/turkey-can-play
2. Anas El Gomati, How Turkey Transforms Libya, Bertelsmann Stiftung, Sadeq Institute, Founder and Director, March 17, 2022, on the link:
https://blog-bti--project-org.translate.google/2022/03/17/how-turkey- -

3. David Kirkpatrick, “The White House Blessed a War in Libya, but Russia Won It,” New York Times, April 14, 2021,on the link: https://www.nytimes.com/2020/04/14/world/middleeast/libya-russia-
4. Alessia Melcangi and Giuseppe Dentice, Libya’s crisis is a tough puzzle to solve for Egypt, Atlantic Council , 2020, on the link: https://www-atlanticcouncilorg.translate.goog/blogs/menasource
5. Alessia Melcangi, Egypt recalibrated its strategy in Libya because of Turkey, Atlantic Council, 2021, on the link: https://www-atlanticcouncil-org.translate.goog/blogs/menasource/egypt
6. Suzan Fraser, “Turkey, UAE Sign Cooperation Agreements as They Mend Ties,” AP, November 24, 2021, on the link: https://abcn.ws/3vACtw1.
7. Ben Fishman, Can Turkey and the UAE Help Break Libya’s Deadlock?, washingtoninstitute for near east policy, 14 mars, 2022, on the link: https://www-washingtoninstitute-org.translate.goog/policy-analysis/can-
8. Libya Rivals Sign Ceasefire Deal in Geneva,” BBC, October 23, 2020, on the link: https://www.bbc.com/news/world-africa
9. Eric Edelman and Charles Waldon ,America Must Act In Libya Against Turkey, Russia, Breaking Defense: the digital magazine on the strategy, June 08, 2020, on the link: https://breakingdefense-com.translate.goog/2020/06/america-must-ac
10. Daniela Huber and Maria Cristina Paciello, “Contesting ‘EU as Empire’ from Within? Analysing European Perceptions on EU Presence and Practices in the Mediterranean”, in European Foreign Affairs Review, Vol. 25, Special Issue (2020), on the link: https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European